

الحدود السودانية قراءة في التاريخ والجغرافيا السياسية (1956 - 2011م)

باحث - كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الأزهرى

أ. عمران سليم عبده محمود

المستخلص:

تناولت الورقة الموسومة بالحدود السودانية، قراءة في التاريخ والجغرافية السياسية، نشأة حدود السودان وتطورها عبر مختلف الفترات الزمنية بالوقوف على الشواهد التاريخية، والحدود الفاصلة بدءاً من العصور القديمة مروراً بالعهد المسيحي، وعصر الخلافة الإسلامية، حتى ظهور السودان كوحدة واحدة في عهد الخلافة العثمانية، ثم العهد الإنجليزي المصري واستقلال السودان لتنتهي بانفصال الجنوب في العام 2011م، كما كشفت عن الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت باسم السودان، وبين دول الجوار بعد الإستقلال، وعرضت المقارنات الإتفاقيات والبروتوكولات التي تحكم حدود السودان المختلفة مع دول الجوار الأقليمي. تأتي أهمية الورقة من دور الحدود السياسية في تأكيد سيادة الدولة على أراضيها، بمتابعة التغيير المستمر الذي لازم حدود السودان، والعوامل والمتغيرات الداخلية عليه. استخدمت الورقة العديد من المناهج منها: المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور الحدود السودانية، كما استخدمت كل من المنهجين: الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل التطورات التي رافقت الحدود السياسية للسودان، واعتمدت على جمع المعلومات الأولية والثانوية كالتقارير والدراسات السابقة، والكتب العربية والاجنبية، باضافةً الى المجلات والصحف. توصلت الورقة الى عدد من النتائج: المتغيرات الخارجية والداخلية أثرت على جغرافية السودان السياسية، وان حدود السودان الغربية التي وضعت بواسطة المستعمر تُعد حدود مستقرة نسبياً ومميزة تقوم على أراضي منبسطة. تقترح الورقة مزيد من التوثيق لحدود السودان، متضمنة المعاهدات والاتفاقيات ما قبل وبعد الاستقلال. الأمر الذي قد يؤدي إلى حسم نزاعات الحدود مع جيرانه أو الوصول إلى حل توفيقي يحول مناطق النزاعات الى مناطق تنمية مشتركة.

الكلمات المفتاحية: الحدود الجغرافية السياسية، الإستعمار، الإستقلال، نزاعات الحدود.

The Sudanese border, a reading in history and political geography (1956 - 2011)

Omran salim abdo Mahmoud

Abstract:

The paper tagged with the Sudanese borders, a reading in history and political geography, dealt with the emergence of the borders of Sudan and its development through various time periods by standing on historical evidence, and the separating borders starting from ancient times through the Christian era, the era of the Islamic caliphate, until the emergence of Sudan as a single unit during the era of the Ottoman Caliphate, then The Anglo-Egyptian era and the independence of Sudan; It ended with the secession of the south in 2011. It also revealed the agreements and treaties signed in the name of Sudan, and between neighboring countries after independence, and presented comparisons of agreements and protocols that govern Sudan's various borders with neighboring regional countries. The importance of the paper comes from the role of political borders in confirming the sovereignty of the state over its lands, by following up on the continuous change that has accompanied the borders of Sudan, and the internal factors and changes in it. The paper used many approaches, including: the historical approach to trace the stages of development of the Sudanese borders, and used both the descriptive and analytical approaches to describe and analyze the developments that accompanied the political borders of Sudan, and relied on collecting primary and secondary information such as reports and previous studies, and Arabic and foreign books, in addition to magazines and newspapers. The paper reached a number of results: external and internal variables affected the political geography of Sudan, and that the western borders of Sudan, which were set by the colonizer, are considered relatively stable and distinct borders based on flat lands. The paper proposes further documentation of Sudan's borders, including pre- and post-independence treaties and agreements. Which may lead to settling border disputes with its neighbors, or reaching a compromise solution that turns conflict areas into joint development areas.

key words: Geopolitical borders, colonialism, independence, border disputes.

مقدمة:

ظل السودان يعاني كغيره من الدول الإفريقية - المستعمرة - من نزاعات وخلافات حدوده مع دول الجوار الجغرافي مما أدى إلى توتر العلاقات مع جواره المحيط كنتاج لاتفاقيات وبروتوكولات أغلبها تم توقيعها في فترات الاستعمار كما أصبحت الحدود يشوبها الكثير من الغموض والتعقيدات في تفسير المعاهدات. تحتل مسائل الحدود الدولية في العلاقات الدولية مكانة كبيرة لارتباطها بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدول اختصاصها؛ لذا جاءت نزاعات الحدود في العقود الأخيرة في مقدمة أسباب التوتر الدولي، والتأثير على العلاقات الدولية بين أطرافها لعدة أسباب أهمها: اطماع بعض دول الجوار في

الحصول على الموارد الطبيعية، خاصةً أن قضايا الحدود ارتبطت في جزء كبير منها بورثة الحدود بالاستعمار ، الأمر الذي زاد من مشاكلها وتأثيراتها على العلاقات بين الدول المستعمرة سابقاً التي نالت استقلالها لاحقاً. وتأتي الورقة متبعة لحدود السودان عبر الفترات التاريخية المختلفة، ومدى تأثير السياسة الجغرافية بهذا الأمر، وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :- إلى أي مدى أثر تاريخ الحدود السودانية علي جغرافيته السياسية ؟

طرح الورقة العديد من الأسئلة أهمها:

- 1/ هل الحدود السودانية اليوم هي ذات حدوده الموروثة من زمن الاستعمار ؟
- 2/ كيف أثر وضع ورسم الحدود السياسية السودانية على جغرافيته السياسية ؟
- 3/ وما مدى انعكاس ترسيم الحدود السودانية على علاقاته مع دول الجوار ؟

تفترض الورقة:

إن نشأة الحدود السودانية بصورتها الحديثة شديدة الشبه بنشأة الحدود في إفريقيا بل هي جزء منها ، وأن حدود السودان اليوم ليست هي الحدود الموروثة من الاستعمار ؛ لذا مرت بالعديد من التغيرات، كما تفترض أن وضع ورسم الحدود له أثر على جغرافية السودان السياسية وعلى علاقاته بدول الجوار .

أهداف الورقة : تهدف الورقة إلى :

- 1/ التعرف على الحدود السياسية السودانية على مر العصور التاريخية بالوقوف عليها
- 2/ مقارنة الاتفاقيات التي عقدت بشأن حدود السودان قبل وبعد الاستعمار .
- 3/ وصف طبيعة الحدود السودانية مع جواره الإقليمي .
- أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من خلال أنها :
1. تتناول أحد أهم القضايا السياسية (قضية الحدود) ؛ لاسيما وأنها مرتبطة بالإستقرار السياسي والإقتصادي
2. تدرس السودان كنموذج للتطرق إلى التغيرات التي طرأت على حدوده السياسية .
3. تتبع التسلسل التاريخي لبدایات نشأة الحدود السياسية السودانية.
4. إثراء المكتبات ومراكز البحوث بالحقائق العلمية فيما يتعلق بالموضوع.

المناهج والادوات المستخدمة:

استخدمت الورقة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، كما استخدمت العديد من الأدوات كالمصادر الأولية والثانوية في البحث شاملةً التقارير والمراجع والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والدراسات السابقة والشبكة الدولية للمعلومات.

المفاهيم والتعريفات العامة:

أولاً: الحدود السياسية ووظائفها:

عرف ابن منظور الحدود السياسية بقوله: «تعريف الحدود يتسم بشقين الأول يتناول كلمة الحدود والتي هي جمع «حد» وهي لغوياً «الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر» ومنتهى كل شئ هو حده»⁽¹⁾ ويشير المفهوم القانوني

للحدود «بعده خطأ يعين نطاق سيادة الدولة، ويفصل إقليم الدولة عن غيره من الأقاليم»⁽²⁾ يختلف المفهوم القانوني الحديث للحدود عن المفهوم القانوني للحدود في العصر القديم، الذي كان يشير إلى المناطق التي تفصل بين الجماعات، وتمثل خط دفاع للجماعة تمنع عنها الإعتداء الخارجي وليس مجرد خط فاصلة فقط، وهذا المفهوم يتطور بتطور الجماعة؛ لذا يعد استجابة للواقع الحضاري للجماعة بكل مكوناته التاريخية و السياسية والاجتماعية والجغرافية .

إصطلاحياً يعرف الحد السياسي بأنه: « ذلك الخط المتصور، الفاصل بين إقليم دولة ما عن إقليم دولة أخرى»⁽³⁾، فالإتجاه الأول وضع الحدود السياسية في إطار الظاهرة السياسية المحكومة بعلاقات مؤقتة بتوازن القوى ولا تخضع للإستقرار أو الثبات، بينما يرى الإتجاه الثاني أن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والإستقرار، وحين يتم تعيين الحدود فلا مجال لإمكانية إعادة النظر فيها، بينما الإتجاه الثالث يجمع شيئاً من الإتجاهين السابقين ويخلص إلى أن: الحدود السياسية هي ظاهرة سياسية لأنها خط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي ظاهرة قانونية؛ لأنها تتضمن إمتداد القانون الداخلي للدولة عبر أرجائها على النحو الذي يعبر عن وحدة وتماسك الدولة. وبشكل عام فإن الحدود السياسية هي التي تحدد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى ومدى ممارستها لخصوصيتها الإقليمية وبداية الاختصاص الإقليمي للدول الأخرى.

وظائف الحدود :

تعرض وظائف الحدود الدولية مثل كل مكونات الدولة للعديد من التغيرات في السنوات الأخيرة كنتاج للتطور السريع في النظام العالمي، الذي أصبح الفاعلين غير الحكوميين ينافسون الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالضافة إلى التطور الكبير الذي شهدته وسائل الاتصال والإعلام بمختلف أشكالها، التي عملت على إعادة تعريف الحدود السياسية أو الدولية، حيث كان ينظر للحدود الدولية عند بداية ظهور مفهوم الدولة بزاوية عسكرية، باعتبار أن الحدود خط استراتيجي يجب تحصينها عسكرياً ولا فانها ستخترق. تقوم الحدود بالعديد من الوظائف الأساسية، وهي كالتالي :

أولاً: وظيفة الأمن والحماية: تتعلق وظيفتها بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي عدوان أو هجوم فجائي، وتساهم في حماية شعب الدولة ووقايتهم ضد ما يهدده في الأمن المائي أو الغذائي أو الاقتصادي أو حتى الأمن الاجتماعي أي حماية الأمن القومي بمعناه العام. وتعد وظيفة الحماية من وظائف الحدود الأساسية الحماية بغض النظر عن طبيعة نمط العلاقة بين دول الجوار، ويكون التأمين والحماية للحدود البرية أو الساحلية مع الوضع مع الاعتبار اختلاف الطبيعة الجغرافية لهذه الحدود، مع التركيز على المخاطر الأمنية المتوقع تسلسلها أو عبورها للحدود كالنسلل والتهريب، وتهريب الأسلحة والمخدرات الدخول بوثائق مزورة من قبل المجرمين أو المطلوبين دولياً والفارين من العدالة، تهريب الأموال المزيفة، أو تهريب العربات المسروقة، وتهريب البضائع أو التهريب الجمركي»⁽⁴⁾

ثانياً: وظيفة دعم التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني: يكون من خلال «توظيف وحماية الموارد الاقتصادية للدولة وثرواتها القومية في داخل مجالها الجغرافي، وتحسين جودة الحياة والنشاط الاقتصادي في المناطق المستهدفة؛ لذا تكتسب حدود الدولة في الوقت الراهن أهمية اقتصادية وقانونية كبيرة جداً، خاصة في ظل الصراع المتنامي حول الموارد الأمر الذي جعل الحدود الدولية تخضع للقانون الدولي، بعد ان كانت تخضع للقوانين الداخلية للدول .

ثالثاً: تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة؛ لذا يشير الخط الحدودي للنطاق المكاني الذي تباشر الدولة عليه سيادتها وخصوصيتها».⁽⁵⁾

رابعاً: توظيف تكنولوجيا (الحدود الذكية) لمضاعفة فاعلية الموظفين المكلفين بانفاذ القانون. خامساً: تنظيم التبادل الدولي، من خلال عمليتي الوصل والفصل «فاذا كانت وظيفة الحدود في الماضي هي الفصل، فبسبب تطور وسائل المواصلات وارتباط مصالح الدول بعضها ببعض أصبحت وظيفة الحدود الوصل بين الدولة وخارجها، وتنظيم عملية التبادل الدولي، و كلما كانت الدول المتجاورة متخلفة متنازعة، كلما كانت الحدود عامل فصل بينهما والعكس صحيح»⁽⁶⁾

ثانياً : مفهوم وتعريف الجغرافيا السياسية ومجالاتها :

يعتمد مفهوم الجغرافيا السياسية على توضيح دور العوامل الجغرافية للدولة، في توجيه الأحداث السياسية، فمثلاً تعد الحلول المؤقتة للمشاكل السياسية ذات الطبيعة الجغرافية أسلوباً لا يصلح في الممارسات السياسية، خاصة إذا كانت المشاكل تتعلق بالأرض والحدود أو السكان، فالمجموعات السكانية لا يمكن أن تنسى أصولها اللغوية والعرقية. ويرجع التطور في علم الجغرافيا السياسية إلى عالمين هما: (كارل ريتز) الذي أدت أفكاره إلى بلورة نظرية الحكم الجغرافي، أما العالم الآخر فهو (فردريك راتزل) والذي ركز على دراسة التأثير البيئي على الوحدات السياسية، وأهتمت دراسته بمسألة نمو الدولة واصفاً إياها «بالكائن الح الذي يعيش في مجال محدد ويناضل في سبيل توسيع مجاله الذي وصفه «بالمجال الحيوي»».⁽⁷⁾ وتختلفت تعريفات الجغرافيا السياسية كعلم بين المدارس الفكرية باختلاف الفترات التي عاصرها علماء الجغرافيا السياسية سلماً وحرباً، إلا أنهم اتفقوا على أن الإطار العام لمفهوم الجغرافيا السياسية هو «أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية بالتركيز على دور العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشري، في إكساب قيمة للدولة وتوجيه أسلوبها واتجاهها وسلوكها السياسي».

عرفها العالم (كرسي) بأنها : «تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية ، وبالتالي فهي تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة، أما (بومان) فذكر أنها: العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة. ويشير تعريف (ها رتسون) الي أنها : دراسة العلاقة بين الأرض _ أي الموقع والمساحة _ والموارد الاقتصادية للدولة، وبين السكان من حيث مقدراتهم ودوافعهم الاجتماعية _ في ضوء الاختلاف الجغرافي بين الدول ».⁽⁸⁾

تدرس الجغرافيا السياسية في الدولة ثلاثة ابعاد أساسية هي:

البعد الأول: الأرض والذي يعد عنصر ثابت يتمثل في الموقع، المساحة، الشكل، التضاريس، المناخ، النبات والحيوان.

البعد الثاني: «يتمثل في الإنسان، وهو أكثر سرعة في التغيير من حيث المذاهب السياسية التي تحكم علاقات الدولة داخلياً وخارجياً.

البعد الثالث: البعد الزمني الذي يبين دراسة العلاقة بين البعدين السابقين، لابد أن يكون في فترة زمنية معينة كالماضي أو الحاضر».⁽⁹⁾

أما مجالات الجغرافيا السياسية فهي متعددة تدرس الجغرافيا السياسية في الدولة، ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتأثرها بالظروف الجغرافية وتأثيره عليها، مبررات وجود الدولة والأسباب التي أدت إلى نشأتها، ونمو الدولة وكيفية شغلها لمساحتها الحالية ومراحل ذلك التوافق الجغرافي بين الدولة والأمة ومسألة الحدود السياسية، والأقليات في داخل الدولة إن وجدت موارد الدولة التي تتحكم فيها لتحقيق أهدافها لحماية الشعب ورفاهيته، تنظيم الحكم فيها وتقسيماتها الإدارية ووظائفها السياسية، وهل الدولة حدودية أم إتحادية، وماهي الأسباب الجغرافية وراء ذلك».⁽¹⁰⁾

ثالثاً: العلاقة بين الجغرافية والتاريخ:

إن العلاقة بين الجغرافية والتاريخ موضوع قديم جداً شغل أذهان المفكرين والباحثين منذ اهتمامهم بدراسة طبيعة المجتمع البشري على سطح الأرض، «وترجع علاقة الجغرافيا السياسية بالتاريخ إلى أن التاريخ يتتبع السياق الجغرافي للدولة بما فيه مساحتها وحدودها ومواردها، إضافة إلى أن الجغرافيين السياسيين يستدلوا بالتاريخ في صياغة، وتحديد المشكلات الجغرافية السياسية بين الدول، وفي ذات الوقت يضعوا الأسس والمبادئ، لتفسير المشاكل الجارية وحلها»⁽¹¹⁾

يلاحظ أن الجغرافية تهتم بالمكان وهذا يعد دليل على وجود متغيرات مكانية في الماضي والحاضر ومستقبل الإنسان، بينما يهتم التاريخ بالزمان وهذا دليل على وجود متغيرات زمانية في ماضي وحاضر ومستقبل الإنسان، كما تدرس الجغرافية السياسية جميع الظواهر وفق أنماطها المكانية، بينما يدرس التاريخ جميع الظواهر المنتظمة وفق أنماطها الزمانية؛ ذلك لأن الجغرافية السياسية تحاول وصف الأنماط المكانية لكل دولة أو وحدة سياسية، وتفسرها لظواهر سطح الأرض ثم تقسيم الأرض إلى وحدات سياسية، أما التاريخ يحاول وصف الأنماط الزمانية وتفسيرها وفق الأحداث التاريخية بغية تقسيمها إلى مراحل تاريخية. وبهذا يظهر أثر الجغرافية السياسية في التاريخ من خلال توجيه التاريخ ودراسة نشاط الإنسان في الماضي وأثره، وتتابع الأحداث التاريخية، ويرى (فاوست) «أنها دراسة تأثير الحقائق الجغرافية بالحوادث التاريخية، وأما (سمث فيري) أنها تكشف أثر البيئة على الأفكار الدينية في التاريخ».⁽¹²⁾

الحدود السودانية عبر التاريخ:

يتناول هذا المحور مراحل تطور الحدود السودانية منذ العصور القديمة وحتى الفترة التي عرفت باسم السودان الحديث، ووترتبت عليها حدود السودان منذ العام 1956م وحتى العام

2011م حيث انفصل جنوب السودان، ويتم هذا التتبع من من خلال عدد من المراحل وذلك كالتالي :

أولاً: الحدود السودانية في العصور القديمة :

تعود نشأة حدود السودان إلى المملكة الوسطى (2000_1600 ق.م)، وقد لاحظ المؤرخون⁽¹³⁾ أن الإقليم الشمالية وخاصة ما بين الشلال الأول والثاني، هي الوحيدة التي كانت لها صلات اجتماعية وتجارية وسياسية وثيقة مع الاقاليم المصرية. فقد تطورت في شمال السودان ممالك عديدة عرفت ببلاد (كوش)، ومملكة (مروي)، (ونوباتيا)، مملكة النوبة ثم (المقرة وعلوة) وغيرها، والتي امتد سلطانها من جنوب مدينة (أسوان) وحتى جنوب مدينة (الخرطوم) الحالية⁽¹³⁾

لقد عاشت تلك الممالك القديمة في تنافس وتجاور مع الممالك الفرعونية القديمة . ورغم الصلات السياسية المتكررة بينهما «إلا أن التاريخ يشهد بجنوح أهل النوبة بصفة عامة، وشمال النوبة بصفة خاصة لاستقلالهم علي مر التاريخ، وقد تخلصوا مراراً من الاحتلال المصري؛ ليعيشوا مستقلين في غالب الأحيان أو ليحتلوا مصر ويحكموها في أحيان أخرى». ⁽¹⁴⁾ كما أجمع المؤرخون علي أن مدينة (أسوان) أو الشلال الاول قد مثلت عبر التاريخ المكتوب، وحتى نهايات القرن التاسع عشر الإمتداد الجنوبي الأقصى للسلطة في مصر، ويستدل بذلك من كتابات (الفراعنة) التي تذخر بالفخر علي انتصارهم علي الاعداء من أهل مناطق جنوب الشلال الأول، وبصورة أقل تواتراً علي أهل وسكان البحر الأحمر ناحية منطقة (حلايب) الحالية. كما استطاع (الفراعنة) مد سلطاتهم علي بلاد جنوب الشلال الأول والثاني وأحياناً حتي مدينة (دنقلا)، كما أن (النوبة) أنفسهم قد مدو سلطانهم ليحكمو مصر، وفي أحيان أخرى أمتد سلطانهم إلى فلسطين وسوريا.⁽¹⁵⁾

كما تؤكد الشواهد التاريخية علي وجود معاهدات أبرمت بين ممالك (النوبة) من جهة ومصر من جهة أخرى، ومنها أقدم معاهدة مذكورة في التاريخ تخص الحدود بين مصر ومملكة النوبة، هي معاهدة جزيرة (فيلي أوفيلة Philae) الواقعة علي بعد أميال قليلة جنوب مدينة (أسوان)، والتي أقرت سلطة وتبعية كل الأراضي الواقعة جنوب هذه الجزيرة أي الشلال الأول لملك النوبة . وقد استمرت جزيرة (فيلي) تمثل علي مدي التاريخ وحتى أواخر القرن التاسع عشر ليس نهاية السلطة المصرية جنوباً فقط، وأما عدت الحدود الطبيعية بين مصر وبلاد النوبة. أما المصريون القدماء فقد أطلقوا عليها اسم جزيرة (الحدود) لأنها تقع جنوب الشلال الأول والذي مثل الحدود الطبيعية بين مصر والسودان⁽¹⁶⁾.

أما جزيرة (إلفانتين Elephantine) فقد مثلت بداية بلاد الأثيوبيين (النوبة القدماء). وهي دلالة أن الحدود أساساً تقع شمال الشلال الأول عند ناحية مدينة أسوان الحالية؛ لأن جزيرة (إلفانتين) تقع في مواجهة مدينة أسوان. وقد كانت هذه الجزيرة المركز الإداري قبل ظهور مدينة (أسوان)، وحتى بعد أن أخضع الرومان شمال بلاد النوبة حتي مدينة (المحرقة) _ شمال خط الحدود الحالية _ فإن الحاكم الروماني في مصر لم يشأ بسط سلطانه الإداري جنوباً؛ بل عزز دفاعاته حول جزيرة (إلفانتين) تاركاً الشلال الأول حدود طبيعية بين البلدين⁽¹⁷⁾. وبناءً عليه

اتفق الحاكم الروماني وملك النوبة علي عقد معاهدة سلام حوت في بنودها «اعترافاً بالحدود بين الطرفين وقرار حسن الجوار. كما قررت المعاهدة أن تدفع مصر سنوياً مبلغاً من المال للنوبة وكذلك والبجة المصرية»⁽¹⁸⁾. وقد أكدت هذه الاتفاقية حق (البجة) في زيارة معابدهم في جزيرة (فيلي). «ومازالت هذه المعاهدات موجودة في الخرائط الخاصة بالإمبراطورية الرومانية، وبصفة خاصة خريطة مصر في عهد الإمبراطورية الرومانية المبنية علي خريطة العالم آنذاك، والتي تم رسمها في سنة 1934م بواسطة مصلحة المساحة المصرية بالتزامن مع الجمعية المصرية الملكة الجغرافية»⁽¹⁹⁾ وبالنظر إلى الخريطة يتضح أن علامة الحدود تقع في شمال جزيرة (فيلي) وأن اختيار جزيرة (الفاتنين) أو جزيرة (فيلي) كحدود فاصلة بين السودان ومصر يمثل العمق الفكري لبعض نظريات الحدود القديمة. وهي نظريات الحدود الطبيعية وكذلك العسكرية أو الأمنية؛ لأن من الملاحظ أن اختيار أي من الجزيرتين يجعل الشلال الأول فاصلاً طبيعياً وخط الدفاع الأول، ولصعوبة عبوره يمكن عدها قلعة كبيرة تحجب العدو فترة من الزمن»⁽²⁰⁾

ثانياً: الحدود السودانية في العهد المسيحي:

«أمر الأباطور الروماني (جستيسيان) في العام 540م بإغلاق معابد جزيرة (فيلي) الوثنية في إشارة واضحة لبدء العهد المسيحي في شمال السودان الحالي، وقد تحولت بلاد النوبة إلى مملكة ثم ممالك مسيحية، استمرت مستقلة عن مصر حوالي سبعة قرون، واستمرت معها الحدود من جزيرة (فيلي) لم تتغير. ويؤكد المؤرخين أن المذهب المسيحي الذي سادة في بلاد (النوبة) كان مغابراً للمذهب المسيحي السائد آنذاك في مصر؛ مما رمز إلى الاستغلال الديني لبلاد (النوبة)، واستمرت ممالك النوبة المسيحية حتي بعد دخول مصر في إطار الخلافة الإسلامية؛ ثم إندثرت المسيحية في شمال السودان عند دخول (النوبة) إلى الإسلام»⁽²¹⁾

ثالثاً: الحدود السودانية في عهد الخلافة الإسلامية :

بدأت بضم مصر للخلافة الإسلامية في أوائل القرن السابع الميلادي، حاول الولاة في مصر فتح بلاد (النوبة) وخاضوا بعض الحروب أبرزها في 651 - 652م التي لم تفلح في كسر شوكة النوبة وهزيمتهم. لم تساهم هذه الغزوات في تثبيت حكم ملوك النوبة المستقل فقط، بل تمخض عنها استمرار سلطانهم في بلادهم بحدودها المعروفة بغير نقصان، «إلا أن قرر الوالي في مصر (عبد الله بني أبي السرح) الدخول في معاهدة صلح مع ملك النوبة عرفت فيما بعد بمعاهدة (البقط)، وتأتي أهمية هذه المعاهدة من ناحية الحدود في أنها عرفت وحددت حدود مصر الجنوبية، حيث مر من الشرق إلى الغرب بجنوب مدينة (أسوان) وهي بالتالي تأكيد للحدود التاريخية بين النوبة ومصر، حيث عرفت بلاد النوبة بأنها تمتد من حدود أسوان إلى أرض مملكة (علوة). كما أكدت على سيادة سلطان النوبة علي رعاياه داخل الحدود التي تم الاعتراف بها، كما أنها حرمت علي (النوبة) بيع بساتينهم ومزارعهم للمصريين، ولم يقيم بعض النوبة ببيع بساتينهم في نواحي مدينة أسوان للمسلمين من أهل مصر، ثم بدأ سلطان ملكهم في الاضمحلال في القرن التاسع الميلادي»⁽²²⁾.

قامت في وسط السودان مملكة إسلامية عرفت بمملكة (الفونج أو السلطنة الزرقاء) عاصمتها سنار التي سيطرت على وسط (أسوان) من مشارف الجنوب والحدود السودانية الإثيوبية و حتى شمال بلاد النوبة أي جنوب (أسوان)، لكن ملكها لم يمتد ليشمل دارفور أو شرق السودان على ساحل البحر الأحمر. وقد دام ملك هذه المملكة عدة قرون من سنة 1505م وحتى الغزو التركي المصري للسودان في سنة 1821م⁽²³⁾.

يؤكد هذا السرد التاريخ القانوني الحدود بين السودان ومصر في عهد (السلطنة الزرقاء)، من خلال الوثائق والخرائط الإسلامية لمصر، التي تضع الحدود في مكانها أي خمس أميال جنوب مدينة (أسوان). أما بالنسبة لملوك السلطنة الزرقاء ومسئولي حكوماتهم فقد كانوا على يقين من تبعية كل الأقاليم الشمالية للسودان الحالي وحتى الشلال الأول، فمثلاً عندما أراد السلطان (بادي أبو شلوخ) وقف بعض الأوقاف في المدينة المنورة لمنفعة أهل مملكته في العام 1126هـ، حدد أهل (سنار) الذين يحق لهم الانتفاع بهذه الأوقاف بأنهم الذين تحد حدودهم شمالاً بمدينة (أسوان)⁽²⁴⁾.

سجل الكثير من المؤرخين ووثقوا حدود مصر الجنوبية بصورة متطابقة لبنود هذه المعاهدات (فالمقريزي) وصف بلاد (النوبة): «بأنهم الشعب المجاور لبلاد الإسلام وأرضهم تبدأ على بعد خمسة أميال جنوب أسوان»⁽²⁵⁾ أما (المسعودي) فقد ذكر: «أن بعض سكان مدينة (أسوان) يملكون بعض البساتين في أرض النوبة يدفعون عليها ضرائب لملك النوبة»⁽²⁶⁾. أما الجغرافي (ياقوت الحمري) فقد وصف مدينة (أسوان): «بأنها مدينة كبيرة في أقصى الحدود الجنوبية لمصر بعدها تقع بلاد النوبة»⁽²⁷⁾. وقد استمرت بلاد النوبة مسيحية حتى تحول النوبة تدريجياً للإسلام بعد إعلان ملك النوبة إسلامه وتحول ديانة غالبية أهل النوبة من المسيحية إلى الإسلام، استمرت مملكة النوبة مستقلة عن الخلافة الإسلامية في بغداد لعدة قرون. «أما بالنسبة لساحل البحر الأحمر أي منطقة محافظة (حلاب) وما جاورها فهي أراض يسكنها أبناء عمومة النوبة ويعرفون باسم (البجة)، وهم فخذ من أفخاذ (الكوشيين) ويسكنون الإقليم الشرقي بين النيل وحتى البحر الأحمر، وتمتد أرضهم حتى مدينة (برئيس) الأثرية على البحر الأحمر، وهي على خليج (رأس بناس) الحالي والواقعة على خط عرض 24 درجة شمالاً»⁽²⁸⁾.

رابعاً : الحدود في عصر الخلافة العثمانية:

لقد حكمت الدولة التركية السابقة للسودان بعض الأجزاء الشمالية من بلاد النوبة، وكذلك ساحل البحر الأحمر، «فتح السلطان (سليمان القانوني) في العام 1520م مصر وضمها للخلافة العثمانية وبسط سلطانه على بلاد (النوبة) من حدود مدينة (أسوان) إلى الشلال الثالث»⁽²⁹⁾. واتبعت بلاد النوبة للخلافة العثمانية في (إسطنبول) حيث مارس الحاكم على بلاد (النوبة) سلطاته باستقلال عن مصر. وفي هذه الفترة تقهقرت مملكة النوبة إلى جنوب الشلال الثالث. أما بالنسبة لساحل البحر الأحمر «يشهد التاريخ بأن السلطان (سليم القانوني) قد فتح ميناء (سواكن) وضمها إلى الخلافة العثمانية كولاية عين عليها (سنان) باشا والياً، الذي طهر البحر الأحمر من البرتغاليين

وطردهم من موانئ (جدة ومنع تزد والحديدة وموضع بالإضافة إلى زبلح) تم ضمهم مع ولاية (سواكن) إلى ولاية (الحجاز)». (30)

خامساً: ظهور السودان كوحدة واحدة:

لم يتوحد السودان بحدوده الجغرافية المعروفة حالياً إلا في عهد محمد علي باشا، الذي بدأ حكمه في مصر سنة 1805 م عندما تم تعيينه والياً على مصر من قبل السلطان العثماني بعد أن تخلص من مناوئيه المماليك في مصر فكر (محمد علي باشا) مدفوعاً بطموحه في إنشاء إمبراطورية واسعة، ومد سلطانه وفتح بلاد النوبة جنوباً، بما كان يسمى آنذاك «بلاد السودان؛ لتقوية جيشه واقتناءه والتخلص من أعدائه، لما عرف عن السودانيين آنذاك من شجاعة وما حوته بلادهم من مناجم الذهب والزمرد. فقبل العام 1822م لم يكن هنالك وحدة إدارية أو دولة واحدة باسم السودان، بل كانت هنالك عدة ممالك ومشيخات أطلق عليها العرب اسم (بلاد السودان). (31)

فإن حدود السودان مع بداية الثورة المهدية حسب الكولونيل ستوارت الذي وصف حدود السودان في تقريره المعد سنة 1883 م قائلاً: «إن السودان يمتد من الشمال إلى الجنوب 24 درجة، من مدينة أسوان شمالاً حتى خط الاستواء، وتبدأ حدوده من نقطة بالقرب من مدينة برئيس على ساحل البحر الأحمر، وتسير الحدود السودانية مطابقة خط عرض 24 درجة شمالاً، إلى نقطة غير محددة على الصحراء الليبية، ربما تكون متقاطعة مع خط طول 28 درجة شرقاً (شرق خط غرينتش)» (32)

حدود السودان الحديث مع دول الجوار:

تُعد نشأة الحدود السودانية بصورتها الحديثة شديدة الشبه بنشأة الحدود في إفريقيا، بل هي جزء منها، فقد تم وضع ورسم الحدود بطريقة لم يراع فيها الإنسان ووضعه في القبيلة، وطبيعة الأرض وإرتباطه وعلاقاته بها، وذكر اللورد (سالسبري) المندوب السامي لبريطانيا في مصر: «كنت والسفير الفرنسي نتبادل الجبال والأنهار والبحيرات، لكن كان يعترضنا عائق بسيط هو أننا لم نكن ندرى أين توجد تلك الجبال والأنهار والبحيرات». (33) يظهر من ذلك أن وصف الحدود في المعاهدات كان قاصراً وغير دقيق، وأن حدود السودان الحالية لم تتم تسويتها إلا بعد مؤتمر برلين (1885_1886) الذي عقد لتنظيم الاستيلاء على القارة الإفريقية بواسطة الدول الاستعمارية، وقد تمت تسوية حدود السودان بعد قيام الحكم الثنائي» (34). ورث السودان -كغيره من الدول الإفريقية- حدوداً بعد نيله استقلاله وحددت دون إرادته، وقد أتمت حدوده بالعديد من النواقص والعيوب نتيجة لتعميم الوصف، وإنقسام القبائل وعدم التخطيط، ووضع معالم غير واضحة في معظم الأحيان، حتى في الحالات التي تم فيها التخطيط كان الاعتماد على معالم الحجارة والقناطر التي إزيلت فيما بعد بفعل عوامل الطبيعة أو الإنسان». (35) يختلف وضع حدود السودان مع دول الجوار، باختلاف نوعية وخصوصية كل حد مع كل دولة وذلك كما يلي:

أولاً: الحدود مع مصر:

يبلغ طول الحدود بين الدولتين حوالي (1260) كيلو متر وتحكمها عدد من الاتفاقيات هي معاهدة يناير 1899م بين بريطانيا ومصر، وقد أحاطت بها العديد من المتغيرات والظروف التي

ارتبطت بنشأة الحدود السودانية المصرية من جهة، وكانت سببا فيما بعد للنزاعات الحدودية بين الدولتين من جهة أخرى ويظهر ذلك من التالي:

أولا : لم تشهد الحدود السودانية المصرية استقراراً نتيجة للتوسعات التي حدثت في عهد الخديوي (محمد علي باشا)، الذي ضم السودان إلي ولاية مصر العثمانية بإقرار من السلطان العثماني. دفعت الثورة (المهدية) بالسودان الجيش المصري لإخلاء أراضي السودان، الأمر الذي أدى إلى تراجع حدود مصر إلى (وادي حلفا)⁽³⁶⁾. وقيل: «إن السودان لم يكن دولة موحدة بالشكل الذي يظهر عليها الآن، ولم تكن حدود السودان الراهنة موجودة»⁽³⁷⁾. كل ذلك يؤكد أن تطورت حدوده عبر مختلف الفترات الزمنية، بدءاً من الممالك والدويلات القديمة المسيحية والإسلامية، كما اختلفت حدود السودان في فترة الغزو البريطاني المصري للسودان في العام 1899م، وحدد المستعمر حدوده الإدارية في ظل التنافس الاستعماري الدولي على إفريقيا، وفي نفس العام نصت المادة الأولى من اتفاقية يناير 1899م على تعريف حدود السودان كالتالي: «تطلق لفظة السودان في الوفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوب الدرجة (22) من خط العرض»⁽³⁸⁾.

ووصفت كالتالي:

1. أراضي السودان التي لم يدخلها قط الجنود المصريين منذ عام 1822م.
2. الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.
3. الأراضي التي قد فتحتها الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً⁽³⁹⁾.

لقد كان إتفاق العام 1899م أول اتفاق دولي يحدد بنص صريح خط حدود السودان ومصر⁽⁴⁰⁾، وقد حرصت الحكومة البريطانية على عدم استخدام لفظة الحدود أو أي من مشتاقاتها؛ لأنها تعلم أن خط عرض (22 درجة شمال) لا تنطبق عليها كلمة الحدود بالمعنى الدقيق، «تجاهلت خصائص المنطقة التي يقسمها الخط الحدودي من النواحي والجغرافية والأثنوغرافية، فقد قسم الخط قبائل النوبة الذين كانوا يعيشون في إقليم واحد، وقد كانت بريطانيا تعلم أن النوبة من وجهة النظر العرقية والتكوين الاجتماعي سودانيين وليسو مصريين. وبعد ثلاث أشهر من التقسيم ظهرت ضرورة مراجعة الخط الحدودي من عدة مواقع منها التالي⁽⁴¹⁾:

«أولاً: تعديل نتوء وادي حلفا، بهدف إحداث تعديل جزئي في خط الحدود عند مدينة حلفا السودانية، بحيث يتعد الخط قليلاً إلى الشمال من المدينة ولا يجرمها من حزامها الزراعي، وبناءً على ذلك تم تفويض كل من (قومندان حلفا وضابط بوليس التوفيقية، وممثل مصلحة الأراضي المصرية وضابط بوليس مركز حلفا القديمة)؛ لأجراء مفاوضات بهدف الوصول إلي صيغة تجعل الخط مناسباً مع الظروف الجغرافية والتركيبية الاثنية في المنطقة، وقد توصلت اللجنة الي نتائج صدقت عليها السلطات المصرية واصدرت لائحة تشريعية بهذا الصدد حيث تم ضم ما يسمى الآن بنتوء حلفا الي السودان»⁽⁴²⁾.

ثانياً: تعديل في منطقة مثلث حلايب «ومثلث جبل برتازوجا، بعد عامين من التعديل الأول أي في 1901م، فقررت السلطات المصرية تعديل الحدود مرة أخرى بسبب مشكلة تتعلق بالقبائل الحدودية، حيث إن قبيلة (البشاريين) التي يوجد أغلبها بالسودان، وتعيش وترعى وتقيم في الأراضي الواقعة ما بين نهر عطبرة وخط طول (17 درجة شمال) وبئر (شلاتين) الواقعة على ساحل البحر الأحمر على خط طول (23,8 درجة شمال) أتضح خطأ التقسيم الحدودي الذي ضم قبيلة سودانية إلى مصر»⁽⁴³⁾.

كما أن التقسيم أدي كذلك إلى ضم قبيلة (العبادة) المصرية وجزء كبير من أراضيها إلى السودان وقيم الجزء الأكبر من هذه القبيلة في مصر؛ ألا أنها تعيش وترعى وتقيم في أراضي تقع للجنوب من خط عرض (22 درجة شمال)، وبناءً على ذلك تم تكوين لجنة ضمت الطرفين السوداني والمصري للتباحث في هذا الأمر، وتوصلت اللجنة إلى قرار بضم قبيلة (العبادة) وأراضيهم إلى مصر، وقد رفعت اللجنة تقريرها لوزير الداخلية المصري الذي أصدر بدوره قراراً بذلك في 14 نوفمبر 1902م. وقد ضمت مناطق (البشاريين) مثلث (حلايب) في حين ضمت مناطق العبادة مثلث (البارتازوجا) الذي يقع غرب مثلث (حلايب).⁽⁴⁴⁾

هكذا مثل اتفاق العام 1899م والتعديلات التي طرأت عليها بعد ذلك أول تحديد وتعيين رسمي للحدود السودانية المصرية، والتي تمت جميعها إتفاقيات ومشاورات بين الحكومة المصرية والإدارة البريطانية في ظل شراكة ثنائية في استعمار السودان.

تعد الحدود السودانية المصرية من أقدم الحدود التي ظهرت في العالم «فمنذ فترة مصر الفرعونية كانت حدودها تقف عند الشلالات والجنادل في الجزء الجنوبي منها»⁽⁴⁵⁾. وقد ظلت تلك الحدود هادئة لفترة طويلة من الزمن، لكنها مع ذلك تصاب بالتوتر وتهدد بعد زوال الأسباب الحقيقية للتوتر، و في الغالب تكون أسباب بعيدة جداً عن أشكاليات الحدود نفسها، وظهر هذا الأمر بوضوح بعد أستقلال السودان»⁽⁴⁶⁾.

ثانياً: الحدود مع أرتريا:

يبلغ طول الحدود (605) كيلو متر وتحكمها عدة اتفاقيات انحصرت في الفترة ما بين (1891_1902م)، حيث عقدت الاتفاقية بين دولتي الحكم الثنائي بريطانيا ومصر وإيطاليا لتوضيح مناطق نفوذ الدولتين، ولا يوجد أي خلاف بين السودان وأرتريا حول تفسير تلك الاتفاقيات والبرتكولات والتي سبق وأن تم تخطيطها ووضع معالمها على الأرض منذ عهد الاستعمار؛ لكن نجد أن معظمها عولج بواسطة الطبيعة أو الانسان. ويرجع الخلاف الحدودي بين الدولتين للتوسع الأريترى في منطقة جنوب (طوكر) والتي تقطنها قبائل (البنى عامر والحباب)»⁽⁴⁷⁾.

ثالثاً: الحدود مع أثيوبيا:

يبلغ طولها (1605) كيلو متر، وتحكم هذه الحدود بعدد من الاتفاقيات والبرتكولات التي عقدت في فترة الحكم الثنائي بين بريطانيا والحكومة الاثيوبية، ما عدا اتفاقية العام 1972م وذلك على النحو التالي:

1. اتفاقية العام 1902م وبروتوكول العام 1903م الذي وضع الحدود على الطبيعة بناءً على الوصف العام تنفيذاً للفقرة الثانية من اتفاقية العام 1902م، والتي نصت على «تكوين لجنة مشتركة لتخطيط الحدود» لم توقع أثيوبيا عليها لعدم إعتارها بذلك التخطيط في ذلك الوقت؛ إلا أنها اعترفت به في العام 1972م .
2. اتفاقية العام 1907م وبروتوكول العام 1909م لتنفيذ الاتفاقية، ورغمماً عن تجاوز لجنة التخطيط لخط الحدود المنصوص عليه في الاتفاقية؛ إلا أن الدولتان قد اعترفتا ووقعتا عليه.
3. اتفاقية العام 1972م بين السودان وأثيوبيا والتي بموجبها تم الاعتراف بالاتفاقيات والبروتوكولات السابقة (خاصةً بروتوكول العام 1903م) «⁽⁴⁸⁾.

أما مشكلة الحدود بين الدولتين فتتمثل في التواجد الأثيوبي في منطقة (الفشقة) السودانية والتي ترجع جذورها للعام 1957م؛ حيث قضى المزارعون الأثيوبيون معالم الحدود بغرض التوسع في الزراعة. ومازال السودان حتى الآن يعمل على معالجة المشكلة التي ارتبطت بتهديد أمن المواطنين السودانيين في منطقة (الفشقة) بتكرار الإعتداءات عليهم وسرقة محاصيلهم ، وحل النزاع رغم اعتراف الأثيوبيين بالوثائق التي تثبت أحقية السودان في تلك المنطقة»⁽⁴⁹⁾.

رابعاً: الحدود مع كينيا:

قد حددت حدود سابقة مع السودان وكانت تبلغ (240) كيلو متر وبخلاف حدودي حول مثلث (اليمي) الذي كان يدار بواسطة كينيا لصالح السودان لصعوبة الوصول تلك المنطقة الأمر الذي شجع كينيا لإدعاء ملكيتها لهذا المثلث ليبدأ النزاع بين الدولتين منذ العام 1962م وإنتهى بانفصال الجنوب الذي باتت مشكلة مثلث (اليمي) تابعه له»⁽⁵⁰⁾.

خامساً: الحدود مع يوغندا:

يبلغ طول الحدود المشتركة بين الدولتين قبل انفصال الجنوب (460) كيلو متر وقد نشأ نزاع حدودي بين الدولتين في تفسير معاهدة العام 1914م الذي لم وصف الحدود وتعيينها في المنطقة بين خور (نابورا) ونهر (كايا) اشار بان: «الحدود تتبع الحد الجنوبي لقبيلة (الكوكو)، ويبقى النزاع مع جنوب السودان حول تطبيق الوصف عند هذه الحدود»⁽⁵¹⁾.

سادساً: الحدود مع الكنگو:

ويبلغ طول الحدود بين الدولتين حوالي (600) كيلو متر، يحكمها الاتفاق بين بريطانيا والكنغو الحرة (ملك بلجيكا) في ديسمبر 1894 وتعديل 1914م ومع هذا كانت تشب بعض النزاعات الحدودية بسبب القصور في وصف الحدود التي اعتمدت على تتبع خط تقسيم المياه بين حوض الكنگو ونهر النيل»⁽⁵²⁾.

سابعاً: الحدود مع افريقيا الوسطى:

بلغ طولها (1070) كيلو متر، تحكمها عدد من الوثائق وقعت بين بريطانيا وفرنسا في 1898م و1919م وآخرها بروتوكول العام 1924م الذي تم هوجبه تخطيط الحدود المشتركة «⁽⁵³⁾. بانفصال الجنوب اصبحت الخلافات الحدودية مع الدول أعلاه مسئولية جنوب السودان مع جواره الجغرافي الجديد.

ثامناً: الحدود مع تشاد:

يبلغ طول الحدود مع تشاد (1280) كيلو متر، وتحكمها نفس الوثائق التي تحكم إفريقيا الوسطى، حيث أنهما كانتا مستعمرة واحدة لفرنسا⁽⁵⁴⁾. وبالتالي فإن الخط الحدودي الذي يفصل السودان عن تشاد وإفريقيا الوسطى كان عبارة عن خط يفصل مناطق النفوذ البريطانية عن مناطق النفوذ الفرنسية، فمن الناحية الشرقية للخط كان يعرف بالسودان الإنجليزي ومن الجهة الغربية كان يعرف بالسودان الفرنسي والذي أصبح فيما بعد يعرف بدولتي تشاد وإفريقيا الوسطى⁽⁵⁵⁾.

تاسعاً: الحدود مع ليبيا:

يبلغ طول الحدود بين الدولتين (380) كيلو متر، تحكمها اتفاقية 1899م بين إيطاليا والسودان الإنجليزي المصري، وبرتوكول العام 1924م، الذي يحدد الملتقى الثلاثي بين السودان وليبيا وتشاد وتم بموجبه تخطيط مسافة (14) كيلو متر على الأرض من الملتقى الثلاثي للحدود السودانية الليبية المصرية جنوباً على إمتداد خط (25) درجة، إما باقي الحدود فلم يتم تخطيطها في ذلك الوقت لأنها تقع على أراضي جرداء⁽⁵⁶⁾.

عاشرًا: الحدود مع جنوب السودان:

عُرف السودان قبل انفصال الجنوب في العام 2011م بمكانته الاستراتيجية المميزة في الخارطة الجغرافية والسياسية في إفريقيا بمساحة تقدر بمليون ميل مربع، تتضمن إماكنيات متعددة ومتنوعة من الموارد الطبيعية والمصادر، إضافة إلى تنوع أراضيها الخصبة الشاسعة الصالحة للزراعة والرعي، إضافة إلى غاباته الطبيعية الكثيفة وتنوع الثروة الحيوانية والسلمكية ووجود المعادن المختلفة. لكن بانفصال الجنوب في العام 2011م اختزل جوار السودان الجغرافي مع كل من يوغندا وكينيا والكنغو الديمقراطية لتصبح مساحة دولة جنوب السودان (600) ألف كيلو متر مربع، متميزاً بغاباته الكثيفة وثرواته وموارده الطبيعية⁽⁵⁷⁾. وتعد حدود السودان مع الجنوب هي الأطول بعد حدود السودان الغربية مع دول الجوار، وبذلك أصبح السودان تحده من الشمال دولة واحدة هي مصر ودولة واحدة من الجنوب هي دولة جنوب السودان ودولتان من الشرق هما أثيوبيا وأريتريا وثلاث دول من الغرب هي ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى⁽⁵⁸⁾ وتعد مسألة الحدود بين دولتي السودان التي تمتد إلى أكثر من (1950) كيلو متر أحد القضايا المتعددة الأبعاد بين الدولتين؛ لما فيها من ثروات نفطية ومعدينية وطبيعية وحيوانية، هذا فضلاً عن الحركة البشرية السكانية ذات الأعراف المختلفة المتداخلة.

تاريخياً، ارتبطت الخلافات بين شمال وجنوب السودان قبل الانفصال بالاستعمار والتعقيد الذي ارتبط بإدارة المستعمر لجنوب السودان؛ الذي استغل التباين العرقي والثقافي وحتى التباين الطبيعي الجغرافي في إدارته الأمر الذي كان أساس النواة ومهد لاحقاً لانفصال الجنوب. أدت الجغرافيا السياسية بين السودان وجواره الجغرافي دوراً مهماً يتعلق بحدوده السياسية، بل كانت في بعض الأحيان سبباً في النزاعات الحدودية خاصة في المناطق التي الحدودية التي بها

موارد استراتيجية طبيعية كانت ام معدنية ،ويظهر هذا الامر بوضوح في حدود السودان مع دولة جنوب السودان؛ حيث عقد التنقيب عن النفط في المناطق الحدودية من مسألة ترسيم الحدود بين الدولتين بشكلها النهائي واصبحت ست مناطق بين الدولتين محل خلاف وهي كالتالي :

- منطقة (اببي) .
- التخوم بين قبيلتي (دينكا ملوال والرزقات)
- حقول النفط في ولايتي الوحدة وجنوب كردفان .
- مناطق الزراعة الآلية على إمتداد ولايات النيل الأزرق وأعالي النيل وجنوب كردفان
- منطقة شمال (الفيل) في ولاية النيل الأزرق، خط الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل
- منطقة (حفرة النحاس وكفياكنجي) في ولايتي جنوب دارفور وبحر الغزال.⁽⁵⁹⁾

الخاتمة:

جاءت الورقة بعنوان «الحدود السودانية قراءة في التاريخ والجغرافيا السياسية» متناولة لطبيعة الحدود ووظائفها ومن ثم تناولت بالشرح المفصل الجغرافيا السياسية ومركزاتها ومجالات دراستها كما تناولت كذلك علاقة الجغرافيا السياسية بالتاريخ .

كما تناولت الورقة بالتفصيل تطور الحدود السودانية عبر مختلف الحقب التاريخية المختلفة بدءاً من حدوده الشمالية والشرقية والجنوبية والغربية كما تطرقت الورقة الى اخر تطورات الحدود السودانية التي ترتب عليها انفصال جنوب السودان لتصبح حدوده مع الجنوب هي الأطول .

النتائج:

توصلت الورقة إلى النتائج التالية:

إن عوامل الطبيعة ساهمت في إزالة المعالم الحدودية بين السودان وبعض دول الجوار لأمر الذي يتطلب النظر بعين الاعتبار في إعادة إقامة ما إختفت من معالم لتلافي المشكلة .

إن السودان لم يتوحد بحدوده الجغرافية المعروفة حالياً إلا في عهد محمد علي باشا والذي بدأ حكمه في مصر عندما تم تعيينه وآليا عليها من قبل السلطان العثماني.

قيام المزارعين الاثيوبيين بإزالة معالم الحدود بغرض التوسع في الزراعة رغم اعتراف حكوماتهم بالوثائق التي تثبت احقية السودان في تلك المنطقة .

أنه بانفصال جنوب السودان أصبحت الخلافات الحدودية مع دول (كينيا ويوغندا وأفريقيا الوسطى والكنغو) مسؤولية دولة جنوب السودان .

الحدود السودانية المصرية من أقدم الحدود التي ظهرت في العالم، فمنذ فترة مصر الفرعونية كانت حدودها تقف عند الشلالات والجنادل في الجزء الجنوبي منها

الهوامش:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ج 8، 1981م، ص 799.
- (2) جابر إبراهيم الراوي _ الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970ص12
- (3) محمد عاشور مهدي، الحدود السودانية وواقع الدولة في افريقيا، (مركز دراسات المستقبل الافريقي: القاهرة)، ص26
- (4) وضاح الحمود، ندوة تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، «استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود»، (مركز الدراسات والبحوث: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية)، الامارات العربية، ابوظبي، 26_28 يناير 2009م، ص7.
- (5) صالح محمد محمود بدر الدين، التحكيم في المنازعات الدولية دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر واسرائيل، (دار الفكر العربي: القاهرة)، 1991، ص58.
- (6) صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص59.
- (7) مثنى مشعان المزروعى، مدخل في الجغرافيا السياسية، (الجامعة المستنصرية:)، ب.ت، ص11.
- (8) مثنى مشعان المزروعى، مرجع سابق، ص20.
- (9) نفس المرجع، ص20_21.
- (10) صفوح خير، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها، (دار الفكر: دمشق)، 2002، ص34
- (11) صفوح خير، مرجع سابق، ص34
- (12) جوردن أيسن، الجغرافية توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الديناصوري، سلسلة الألف كتاب (91)، دار الهلال، ب.ت، ص20
- (13) احمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الجنوبية، (مركز البحوث والدراسات السياسية: القاهرة)، 1922م، ص23
- (14) نفس المرجع، ص23_24.
- (15) احمد الحسين عبدالرحمن، حدود السودان الدولية المشاكل والحلول، بحث لنيل زمالة الأكاديمية العسكرية العليا، 1997م، ص32.
- (16) محمد عوض محمد، السودان الشمالي: سكانه وقبائله، الطبعة الثانية، (ب.ن: القاهرة)، 1956م، ص21.
- (17) 1997, Nubia : Corridor to Africa, S.W.Y, 336, p
- (*) عقدت هذه المعاهدة بين 323 - 384 قبل الميلاد.
- (18) نعيم بك شقير، مرجع سابق، ص63.
- (19) نعيم بك شقير، مرجع سابق، ص64.
- (20) في أطلس مصر لسنة 1934م، 000,000، 1 : 1 A
- (21) احمد امين، النوبة التراث والانسان عبر القرون، (مطبعة القرشي للطباعة والاعلان: الخرطوم)، بدون تاريخ، ص72.

- (22) المقريري ، الخطاط ، الجزء الأول ، (ب.د:القاهرة) ، 127هـ ، ص 200
- (23) نعوم بك شقير ، مرجع سابق ، ص 69.
- (24) المقريري ، الخطاط ، مرجع سابق ، ص 202.
- (25) المقريري ، النهج السديد والدر الفريد ، باريس سنة 1919م ، ص 15.
- (26) المسعودي ، تاريخ المسعودي، 1949، ص 10
- (27) 455، Adams , W ,Y , Nubia : Corridor to Africa , 1997
- (28) نعوم شقير ، تاريخ السودان وجغرافيته ، مرجع سابق ذكره، ص 78.
- (29) 455،Adams , W ,Y , Nubia : Corridor to Africa , 1997
- (30) محمد صالح ضار ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، 1988م ، ص 52.
- (31) احمد الحسين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 45.
- (32) تقرير الكولونيل سيتورات عن السودان بتاريخ 9 فبراير 1883م ،(F.O , Egypt , No 11 (1883l), p p 3670 , C , 6 - 7.
- (33) البخاري عبدالله الجعلي، دبلوماسية الحدود في افريقيا حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا وارتريا، ط1، (مطابع الباكر :الدوحة)، 2000م، ص5.
- (*) نظرية الحدود الطبيعية التي كانت سائدة تميل الي أن حدود سيادة دولة هي حدود الاقليم المتصل ببعضه وأن العوائق الطبيعية من جبالوانهار وبحار تمثل أفضل حدود للسلطة. وأفضل خط للدفاع عنها بالنسبة لاصحاب نظرية الحدود الامنة . وفي هذا المجال فإن الشلال الاول الذي كان يصعب الإبحار فيه قد مثل حقاً الحدود الطبيعية بين مصر وبلاد النوبة
- (34) على حسن عبدالله، الحكم والادارة في السودان ، ط1، (دار المستقبل العربي)، 1986م ، ص 85.
- (35) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود ، ملف الحدود الدولية ، عمومي، ود/أع ح/1/8، ص 3.
- (36) احمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص 64.
- (37) T.T Behrens, National Frontiers in Relation to International Low, (London:), 1927, p3.
- (38) محمد عاشور مهدي ، الحدود السودانية وواقع الدولة في افريقيا ، (مركز دراسات المستقبل الافريقي:القاهرة)، ص 50
- (39) محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق ، ص 51.
- (40) T.T Behrens, OP, cit.
- (41) آدم محمد احمد عبدالله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية، ط2، (دار جامعة الزعيم الازهري للطباعة والنشر :الخرطوم)، 20018م، ص 287.
- (42) آدم محمد احمد عبدالله ، مرجع سابق ، ص 287.
- (43) السعيد البدري ، الحدود السودانية المصرية نظرة جغرافية ، من ندوة «الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب :القاهرة)، 1999م ، ص 26.
- (44) مهدي ابراهيم ، «ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب» ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد صفر ، 1993م ، ص 110

- (45) منصور خالد، السودان والنفق المظلم.. قصة الفساد والاستبداد، ()، ص 518.
- (46) مجموعة الامم المتحدة للتحكيم الدولي، المجلد الثاني، ص 513
- (47) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الارترية، 1990م، ود/أع ح/8/أ/2/1، ص 2.
- (48) البخاري عبدالله الجعلي، مرجع سابق، ص 37.
- (49) مدير الحدود، مذكرة، «مشاكل الحدود السودانية الاثيوبية وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الاثيوبية، ود/أع ح/3/2002/1، المجلد الثالث، ص 15.
- (50) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الكينية، ود/أع ح/1/1985/4، ص 2.
- (51) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية اليوغندية، ود/أع ح/5/1/1980م، ص 6.
- (52) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الزائرية، ود/أع ح/6/1/1964م، ص 16.
- (53) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية مع افريقيا الوسطى، ود/أع ح/1/1981/7/1م، ص 4.
- (54) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية التشادية، ود/أع ح/8/1/1981/8/1م، ص 1.
- (55) تقرير لجنة خبراء الحدود السودانية الافرووسطية (الجانب السوداني) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ديسمبر 1994م، ص 6
- (56) عباس محمد خير، دراسة «مشاكل الترسيم واعادة الترسيم» 1999م، ص 30.
- (57) الطيب زين العابدين، «تداعيات ومخاطر انفصال جنوب السودان»، <http://www.tawtheegoline.com/vb/showthread.php?t135>
- (58) تغريد رامزهاشم العذاري، الحدود لسياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافيا السياسية، (جامعة بابل: بغداد)، ص 208.
- (59) محمد زين العابدين محمد، «اببي باقلام المؤرخين.. صراعات عسكرية ممتدة
- www.1862009.com.sudanline

المصادر والمراجع:

- (1) تقرير الكلونيل سيتورات عن السودان بتاريخ 9 فبراير 1883م، (F.O , Egypt , No 11 (1883l), C , 3670 , p p-4
- (2) تقرير لجنة خبراء الحدود السودانية الافروسطية (الجانب السوداني) وزارة الداخلية، لإدارة العامة للحدود، ديسمبر 1994م.
- (3) في أطلس مصر لسنة 1934م OOO , 1 : 1 A
- (4) مجموعة الأمم المتحدة للتحكيم الدولي ، المجلد الثاني
- (5) مدير الحدود، مذكرة، «مشاكل الحدود السودانية الاثيوبية وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الاثيوبية، ود/أع ح/3، 2002/1، المجلد الثالث
- (6) وزارة الداخلية، الادارة العامة للحدود، ملف الحدود الدولية، عمومي، ود/أع ح/1/8.
- (7) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الإترية، 1990م، ود/أع ح/2/1/8
- (8) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية التشادية، ود/أع ح/ 8/ 1/ 1981م
- (9) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الزائرية، ود/أع ح/1/ 1964/6/1م
- (10) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الكينية، ود/أع ح. 1/ 1985/4/1م
- (11) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية اليوغندية، ود/أع ح. 1/ 1980/5/1م
- (12) وزارة الداخلية، الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية مع إفريقيا الوسطى، ود/أع ح/1/ 1981/7/1م.

ثانياً : الكتب باللغة العربية:

- (13) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) الناشر: دار الحديث - القاهرة ، 2010م ،
- (14) أحمد أمين، النوبة التراث والإنسان عبر القرون، مطبعة القرشي للطباعة والإعلان: الخرطوم)، بدون تاريخ.
- (15) أحمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الجنوبية، (مركز البحوث والدراسات السياسية: القاهرة) ، 1922م .
- (16) آدم محمد أحمد عبدالله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية، ط2، (دار جامعة الزعيم الإزهري للطباعة والنشر : الخرطوم، 2008م ،
- (17) البخاري عبدالله الجعلي، دبلوماسية الحدود في إفريقيا حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا وإثريا، ط1، مطابع الباكر :الدوحة، 2000م.
- (18) جوردن أيسست، الجغرافية توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الديناصورى، سلسلة الألف كتاب (91)، دار الهلال ، ب.ت.
- (19) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقيك (المتوفى: 711هـ) لسان العرب، لابن منظور. ج3 ، 1985م القاهرة .

- (20) شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد -3 بن أحمد بن الكناني العسقلاني فتح الباري بشرح البخاري ج.4 ، 1992 ، بيروت
- (21) صالح محمد محمود بدر الدين ، التحكيم في المنازعات الدولية دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل ، مع (دار الفكر العربي: القاهرة)، 1991
- (22) صفوح خير ، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها ، (دار الفكر : دمشق) ، 2002
- (23) عباس محمد خير ، دراسة «مشاكل الترسيم وإعادة الترسيم » ، 1999م
- (24) على حسن عبدالله ، الحكم والادارة في السودان ، ط1، (دار المستقبل العربي :)، 1986م
- (25) محمد صالح ضرار ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، 1988م
- (26) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل، القاهرة، 1996م.
- (27) محمد عوض محمد ، السودان الشمالي : سكانه وقبائله ؛ الطبعة الثانية ، (ب.ن: القاهرة) ، 1956م

ثالثاً: الرسائل العلمية :

- (28) أحمد الحسين عبدالرحمن ، «حدود السودان الدولية المشاكل والحلول » ، بحث لنيل زمالة الأكاديمية العسكرية العليا ، 1997م.

رابعاً: الندوات

- (29) السعيد البدري ، الحدود السودانية المصرية نظرة جغرافية، من ندوة «الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة)، 1999م
- (30) وضاح الحمود، ندوة تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، «استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود» ، (مركز الدراسات والبحوث: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، الإمارات العربية أبوظبي، 26_28 يناير 2009م.

خامساً: المجلات والدوريات :

- (31) مهدي إبراهيم ، «ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب» ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد صفر ، 1993م ، ص 110.

سادساً: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

- (32) (Adams , W , Y , Nubia : Corridor to Africa , 1997(1455)